صاحب ومالك ...

زهدة

صاحب ومالك ...

امنت بالله واعتصمت بالله وتوكلت على الله

امنت بالله واعتصمت

شرح ديباجة مصابح

وقد تملك هذا الكتاب الفقير الحقير بكر بن عبد الله الساكن في دار الجنة عمرها الله تعالى الى يوم القيمة في سنة تسعين والف

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı Fatih
Yeni Kayıt No
Eski Kayıt No 4923

T. C. ISTANBUL
Fatih Kütüphanesi
SAYI

٤٩٧٦

هم دار السلام عند ربهم وهو وليهم بما كانوا يعملون

قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم يا علي اذا رأيت الهلال في
اول الشهر فقل الله اكبر ثلاث مرات
وبعد الحمد لله الذي خلقني وخلقك
وقدر منازلك وجعلك اية للعالمين
يقول الله الكبير تعالى اشهدوا يا ملائكتي
واني قد اعتقت هذا العبد من النار
صدق رسول الله نقل من تنبيه الم
الغافلين قال عليه السلام الصلوة
موقوفة حتى تؤدي الوتر والصوم
موقوفة تؤدي صدق الفطر والدعاء
موقوفة حتى تؤدي تصلي على صدق
رسول الله

٤٩٦٤

وقف حضرة السلطان الاعظم والخاقان الافخم
ظل الله في العالم السلطان ابن السلطان
السلطان المظفر الغازي محمود خان خلد الله ملكه
وسلطانه الى اخر الزمان وقفا صحيحا شرعيا
على من علم واعاد وتعلم واستفاد حرره الفقير
درويش مصطفى المفتش باوقاف الحرمين
المحترمين غفر له

بسم الله الرحمن الرحيم

قال المص رحمه الله اما بعد حمد الله اما كلمة متضمنة لمعنى

الشرط فلذلك لزم دخول الفاء في جوابها لزوما اكثريا لا كليا

اذ قد يحذف منه الفاء لوجود ما يدل عليه من التلويح والايماء

وانما قلنا انها متضمنة لمعنى الشرط لان اصل اما بعد حمد الله

مهما يكن من شيء فاقول بعد حمد الله فحذف مهما يكن من شيء

روما للاختصار ثم اقيم اما مقامه فصار اما فاقول بعد حمد الله

ثم اخرت الفاء الى الجواب وهو فان الولد الاعز ثم حذف اقول

لدلالة المقام عليه فصار اما بعد حمد الله واعلم ان اما على ثلثة اقسام

مفردة كاما الواقعة في اول هذا الكتاب ومركبة وهي على

لان الاصل فيها ان ما ان للشرط وما زائدة للتاكيد فادغم النون

في الميم بعد قلبها ميما لقرب المخرج فصار اما بكسر الهمزة ثم

فتحت لدفع الالتباس باما العاطفة فصار اما بفتح الهمزة

او لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت اللام الجارة من لان

لانها تحذف كثيرا من ان المصدرية وان المشددة للتخفيف

كقوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اي لان جاءه الاعمى

وكقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا اي

ولان المساجد على ان اللام متعلقة بلا تدعوا فافهم كان في

ان كنت فزيدت ما عوضا عنه فادغم النون في الميم بعد

قلبها اياه وانفصل الضمير المتصل في كنت الى المنفصل فصار

اما انت منطلقا انطلقت اذا عرفت هذا فاعلم ان اما

الاولى متضمنة لمعنى الشرط اتفاقا واما الثانية للشرط

واما الثالثة ليست للشرط ولا متضمنة اياه على المذهب الاصح

قوله هكذا اشارة الى قوله وفي الاولى اختلاف الى قوله مايل الى هذا المذهب يعني لما قال الشارح ان الاولى
متضمنة لمعنى الشرط اتفاقا والثانية للشرط اتفاقا كان مظنة ان يقال كيف يصح الاتفاق المذكور
وهم قد ذكروا ان في الاولى اختلافا بينهم وان اكثر النحاة مايل الى مذهب الزمخشري فاراد
الشارح دفع ذلك الدخل المقدر فنقل ما قالوا بقوله وفي الاولى اختلاف الخ
ثم قال مجيبا عنه هكذا

وان ذهب الى التضمن شرذمة من الكوفيين وفي
الاولى اختلاف بين الزمخشري وابن الحاجب فمذهب
ابن الحاجب انها للشرط ما كان وكذا مذهب الزمخشري
انها متضمنة لمعنى الشرط واكثر النحاة مايل الى هذا المذهب
هكذا قيل ولكن يمكن ان يكون النزاع بينهما لفظيا
لا حقيقيا لانه يجوز ان يكون مراد ابن الحاجب
باما الثانية التي اصلها ان ما ومراد الزمخشري باما
اما الاولى المفردة المتضمنة لمعنى الشرط لا الثانية
فح لا نزاع بينهما في الحقيقة بل في اللفظ فليتأمل فلنرجع
عليه والاستعمال اما المفردة على وجهين اما التفصيل
ما اجمله المتكلم نحو انا اودد واقلي اما من اوده فالعالم
واما من اقليه فالجاهل ونحو جاءني القوم اما زيد فاكرمته
واما بكر فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه وهذا على طريق

وهو ما وقع

٢

وهو ما وقع جوابا بالسؤال مقدر يعني لما قال المتكلم جاءني
القوم فكان قائلا قال ما فعلتهم فقال المتكلم مجيبا عنه اما زيد
فاكرمته واما بكر فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه او تستعمل
في اوائل الكلام المنقطع عما قبله ومنه ما يأتي في اوائل
الكتب فلما انبهم بهذه مقام مهما يكن من شيء تضمنت معنى
الابتداء والشرط الذين في مهما يكن فبالنظر الى الاول
يقتضي ان تدخل على الاسم وبالنظر الى الثاني يقتضي ان
تدخل على الفعل فالاتيان بكلا المقتضيين مشكل لان اجتماع
الاسم والفعل دفعة واحدة متعذر فيليها الاسم دائما ويلزم الفاء
في جوابها لزوما اكثريا قضاء لحق ما كان وابقائه بقدر
الامكان واما ما وقع من نحو قوله تعالى واما ان كان
من اصحاب اليمين الآية وقولهم اما ذهب فعل ماض
ماول باما المتوفى في ان كان الآية وباما لفظ ذهب

فالمنوفي واللفظ اسمان والمراد بقولنا يليها الاسم اعم من ان
يليها لفظاً او تقديراً ففي الصورتين وان لم يليها لفظاً
لكن يليها تقديراً كما ترى بعد ظرف من الظروف المكانية
لانه من قبيل الجهات الست لكن استعير ههنا للزمان
لكونه مضافاً الى الزمان لان تقديره بعد زمن الفراغ
من حمد الله وكذا قولنا جئت بعد الظهر وبعد العصر فحال
الست ثلثة لانها لايخ اما ان استعملت مضافة الى شي
نحو جئت بعد زيد او قبل زيد وكذا باقي الجهات الست
او استعملت مقطوعة عنها فالاول معرب منصوب على الظرفية
ان لم يليها العوامل وان يليها العوامل كانت على ما يقتضيه
العوامل لانها من قبيل ما يستعمل اسماً وظرفاً ولا يلزم الظرفية
والثاني لايخ اما ان يكون المضاف اليه منوياً او لا بل يحذف
نسياً منسياً ولا يلتفت اليه اصلاً فالاول مبني على الضم نحو

بعد

بعداً وقبل وانما بني على الحركة فرقاً بين بناء الاصلي والعارضي
وعلى الضم جبراً للمحذوف منها وهو اقوى الحركات والثاني
معرب كقول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلاً اكاد
اغص بالماء الفرات فقبلاً منصوب اما خبر كان ان كان
ناقصة او على الظرفية ان كانت تامة وانما بنيت في الاول
لمشابهتها الحرف في الاحتياج الى ما اضيف اليه
بخلاف الثاني فانه جعلت اسماً براسها من غير
التفات الى المضاف اليه فلم يشابه الحرف فلم يبن
فههنا اي في قوله اما بعد حمد الله لم يحذف المضاف
اليه فلم يبن بل ترك منصوباً على الظرفية والعامل فيه
اما لقيامه مقام الفعل ورائحة الفعل كافية في عمل الظرف
لا اردت لان ان تقطع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها لان لها
صدر الكلام الذي دخلت هي عليه حمد هو الوصف بالجميل

ان الحمد مختص على جهة التعظيم وهو مجرور لكونه مضافا اليه لبعد وهو

مضاف الى الله وهو علم لذات واجب الوجود تعالى وتقدس

واضافة حمد الى الله اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل

متروك اذ تقديره اما بعد حمدي الله فحذف الفاعل وهو ياء المتكلم

لدلالة المقام عليه فاضيف المصدر الى المفعول فكل مصدر من

الفعل المتعدي على خمسة اقسام الاول ان يضاف الى الفاعل ويذكر

المفعول منصوبا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا والثاني ان يضاف

الى الفاعل ويترك المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان

ضرب زيد بفتح الضاد والراء والثالث ان يضاف الى ما يقوم

مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضُرب زيدٌ

بضم الضاد والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل

مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد والخامس ان يضاف

الى المفعول ويترك الفاعل نحو يستحب تبريد الصلوة في الصيف

اي تبريد

اي تبريد المصلي اياها واما مصدر الفعل اللازم فقسم واحد وهو

ان يضاف الى الفاعل نحو عجبت بعد ذهاب زيد فهذه الاضافة

كلها اضافة معنوية مفيدة للتعريف الا اذا كان المصدر

بمعنى الفاعل او المفعول فح يكون اضافة لفظية كاضافتها

كما وقع في اول ديباجة الجغميني الحمد لله كفاء افضاله وقال

الشريف الدين الجرجاني في شرحه له كفاء بمعنى الفاعل منصوب

على انه صفة مصدر محذوف اي حمدا كفاء افضاله اي مكافئا

افضاله ولكونه مضافا الى معموله وبمعنى الاسم الفاعل جاز وقوعه

صفة للنكرة وان كان المضاف اليه معرفة وهو افضاله والله اعلم

ان عمل المصدر على ثلثة اقسام الاول ان يعمل خاليا عن

الالف واللام والاضافة فح يرفع وينصب كفعله نحو عجبت

من ضرب زيد عمروا اي من ان ضرب زيد عمروا وهذا

اقوى من الاحوال الثلثة لقوة شبهه الفعل لانه نكرة كالفعل

والثاني ان يعمل مضافاً كما مر وهذا اضعف من الاول
لانه معرفة بخلاف الفعل لكن عارٍ عن الالف واللام فبهذه
الحيثية يشابه الفعل فيعمل عمل فعله والثالث ان يعمل
معرفاً باللام نحو اعجبني الضرب زيدٌ عمراً وهذا اضعف
من القسمين الاولين لكونه معرفة صورة ومعنى ولذلك
لا يعمل الا في الضرورة كقوله لقد علمت اولى المغيرة انني
كررت فلم انكل عن الضرب مسمعاً وهو نادر مع انه
يحتمل ان يكون نصب مسمعاً بفعل مقدر وهو اعني او
بمصدر آخر منون تقديره عن الضرب ضربٌ مسمعاً
لا يقال قد ثبت عمله في التنزيل فكيف يحمل على الضرورة وهو
قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فبالسوء متعلق بالجهر
وهو عامل فيه مع انه مصدر معرف باللام لان المراد ههنا بالعمل
هو العمل بغير واسطة وفي الآية الكريمة بواسطة حرف الجر فلا نقض وذي

هذا من قبيل وصف الشيء بوصف صاحبه كقولهم الكلام المحض على التوصيف اذ الكريم حقيقة هو الله تعالى

بمعنى الصاحب وضعت للتوصل في جعل اسم الجنس
كالفرس والمال والانعام صفة لشيء مثلاً لا يقال جاءني
زيد الفرس والمال بل يقال ذو الفرس وذو المال وكذا لا يقال
الله الانعام بل ذي الانعام ولا يقطع عن الاضافة ولا تضاف
الى العلم والضمير لفقدان الجنسية فيهما واما قوله لا يعرف
ذا الفضل من الناس الا ذووه فشاذ لا يقاس عليه
تشبيه نجيء به ههنا لجعل الانعام صفة لله وهو اي ذو من الاسماء
الستة المعتلة المضافة وهي ابوه واخوه وفوه وحموها وهنوه
وذو مال الخ فانها بالواو رفعاً وبالالف نصباً وبالياء
جراً في الاكثر وشرط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها
ان لم تضف فيكون اعرابها بالحركات نحو جاءني اب
ورأيت اباً ومررت باب وان كانت مضافة الى
ياء المتكلم يكون اعرابها تقديراً او يكون مبنية [illegible]

بين المعرب والمبنى وهذا ضعيف دون بالياء ههنا لانه
مجرور على انه صفة للذكر وهو مضاف الى الانعام
وهو ايصال الخير لا لغرض ولا لعوض فالجار اره لكونه مضاف
اليه لذى جاعل مجرور لكونه بدلا من الذى ولا يجوز ان يكون
صفة لان جاعل نكرة والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف
فى التعريف والتنكير لاتحادهما فى الصدق دون البدل الا
اذا ابدل النكرة من المعرفة فالوصف حسن عند اكثر
النحاة وواجب عند ابن الحاجب كما قال فى الكافية اذا
ابدلت النكرة من المعرفة فالنعت واجب لكن وجوبه
او حسنه اذا كان البدل عين لفظ المبدل منه كقوله تعالى
لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة لا مطلقا لكن هذا
مذهب الكوفيين وعند البصريين لا يشترط كونه على لفظ
المبدل منه كذا فى اللباب فان قيل لم لم يعرف جاعل بالاضافة

قلنا

قلنا لانها لفظية غير مفيدة للتعريف بل للتخفيف بسقوط
التنوين لان اصل جاعل النحو لا معنوية حتى تفيد التعريف
ان الاضافة قسمان لفظية وهى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
والمفعول الى ما يقوم مقام الفاعل اذا اريد بهما الحال او
الاستقبال نحو مررت برجل ضارب زيد الآن او غدا او معمور
الدار كذلك واما اسم الفاعل الذى اريد به الماضى او الاستمرار
فمعنوية مفيدة للتعريف نحو مررت بزيد ضاربك امس
او مالك عبده والصفة المشبهة الى فاعلها نحو مررت
برجل حسن الوجه وما عداها معنوية مفيدة للتعريف
او التخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة ونكرة نحو غلام زيد
و رجل وانما افادتها هذه الاضافة دون اللفظية لان
الاتصال ههنا فى اللفظ والمعنى وفى اللفظية فى اللفظ فقط
والمعنى على الانفصال ولذا سميت لفظية فى جاعل اسم فاعل

اضيف الى مفعوله وهو النحو مرادا منه الحال او الاستقبال
بدلالة عمله في مفعولين وهما النحو والكاف في كالنحو ولا يعمل
ما لم يكن بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد على احد
الاشياء الستة كما سيجيء فيكون اضافته لفظية في
تقدير الانفصال غير مفيدة للتعريف فلا يصح كونه صفة
له فيكون بدلا منه ويجوز فيه الرفع والنصب ايضا اما الرفع
فعلى انه خبر مبتداء محذوف اي هو جاعل النحو واما النصب
فبتقدير اعني او امدح فان قيل بعد جعلكم اياه بدلا من الله
اي قسم من اقسام البدل لان اقسامه اربعة بدل الكل من الكل
كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين وبدل
البعض من الكل نحو جائني القوم اكثرهم او بعضهم وبدل
الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه وبدل الغلط نحو مررت
برجل حمار يعني اراد المتكلم ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه

الى رجل

الى رجل ثم تدارك فقال بحمار لدفع هذا الغلط فيكون
الغلط المبدل منه فمعنى بدل الغلط بدل الشيء من الغلط
وهذا لا يكون الا من غير روية وفكر فجاعل لا يجوز
ان يكون من الاول والثاني لاشعارهما الكلية والجزئية
وهو متعال عنهما ولا من الثالث لان الاشتمال انما يستعمل
في الاجسام غالبا ولا من الرابع وهو ظاهر فلا يكون جاعل
بدلا من الله لان انتفاء الاقسام عنه باسرها يدل على الانتفاء
المقسم عنه وهذا معنى قول اهل المعقول لا وجود للعام
الا في ضمن الخاص والافراد قلنا التحقيق ههنا ان
القول ببدلية جاعل من الله مجاز مرسل من قبيل اطلاق
اسم المتبوع على التابع لان البدل في الحقيقة موصوف
محذوف وهو اله اذ التقدير اله جاعل النحو وعمله بدل على
هذا التقدير لاشتراطه بالاعتماد اما على الموصوف

او على غيره اذ لو لم يكن التقدير كذلك لبطل العمل ويلزم ايضا
ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب وهو وجوب النعت
اذا ابدلت النكرة من المعرفة او يلزم ترك الحسن على مذهب
الجمهور كما مر بيانه فيكون ح من القسم الاول بمعنى بدل
العاين من العين لا الكل من الكل حتى يلزم ما ذكرتم من
ايهام الكلية وبدلية جاعل على مجازية من القسم الثالث
وان امكن كونه من الاول فمعنى الاشتمال وجود التعلق
بينهما كما صرح به النحاة فلا يلزم ما ذكرتم من ايهام الجسمية
هذا لكن بقي هنا سؤال ناش من اقسام البدل وهو ان
قولنا جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره من اي قسم من اقسام
البدل الابدال الاربعة قلنا انه من الرابع وهو بدل الغلط
لان عدم كونه من الاول والثاني ظ وكذا من الثالث
وهو بدل الاشتمال لان شرطه كون المتبوع بحيث

يطلق

يطلق ويراد به التابع وكون النفس عند ذكره منتظرة ومشوقة
الى ذكر التابع وهذا الشرط منتف فيما قلتم من المثال فلا يكون
من بدل الاشتمال فتعين انه بدل الغلط لانحصار الاقسام في الاربعة
كذا ذكر في حواشي المطول لشريف الدين الجرجاني لكن فيها فيه
لا يخفى ذلك على الفطن **في الكلام** متعلق بجاعل والمفعول
الثاني لجاعل قوله **كالملح** اما الكاف وحده ان جعلناها
بمعنى المثل او الجار مع المجرور ان جعلناها حرف جر اي كائنا
كالملح **في الطعام** متعلق بجاعل ايضا وكلاهما ظرفا لغو لا مستقر
فان قلت ما الفرق بين اللغو والمستقر قلت ان الظرف
مطلقا انما يكون مستقرا اذا اجتمع فيه امور ثلثة الاول ان يكون
المتعلق متضمنا فيه والثاني ان يكون المتعلق من الافعال العامة
كالحصول والكون والوجود والاستقرار والثالث ان يكون
مقدرا غير مذكور واحترزنا بالشرط الاول عن مثل مررت بزيد

فان المتعلق هو المرور والمرور ليس متضمنا في الجار والمجرور
بل هو امر خارج عن الظرف واحترزنا بالثاني من قولنا زيد
في الدار اذا قدر متعلقه اكل بقرينة دالة عليه فيكون ههنا
المتعلق مقدرا في الظرف لكنه ليس من الافعال العامة و
لذلك احتاج تقدير ذلك المتعلق الى قرينة دالة عليه ولو كان
عاما لما احتاج اليها واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق
في الظرف ومن الافعال العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد حاصل
في الدار واذا لم يوجد هذه الشروط الثلثة يكون الظرف
لغوا مثال المستقر زيد في الدار اذا قدر المتعلق حاصل او ثابت
او موجود في الدار ومثال اللغو زيد حاصل في الدار ومررت
بزيد وما له حظ من الاعراب هو المستقر فلا يتم الكلام بدونه بل
هو جزء الكلام وليس اللغو كذلك لانه متعلق بعامله المذكور
والاعراب لذلك العامل ويتم الكلام بدونه فتأمل ولا تغفل

فانه

فانه بحث شريف **والصلوة** مجرور معطوف على حمد
اي اما بعد الصلوة على محمد وهي من الله رحمة ومغفرة ومن
عباده دعاء ومن الملائكة استغفار فان قلت ليس للصلوة
الا معنيان لغوي وهو الدعاء وشرعي وهو الاركان المعلومة
والافعال المخصوصة فمن اين جاز ان يكون الصلوة من الله
تعالى بمعنى الرحمة قلت لما كان للصلوة حقيقة وهي
الدعاء والاركان المعلومة والافعال المخصوصة وغاية وهي
الرحمة ولما كان معناها الحقيقي غير متصور من الله تعالى لانه
يدل على الاحتياج والله تعالى منزه عنه حمل على غايته وهي الرحمة
واعلم ان حروف العطف عشرة عند بعض النحاة ومنهم
ابن الحاجب وهي الواو والفاء وثم وحتى واو
واما وام ولا وبل ولكن وتسعة عند البعض
ومنهم الزمخشري وهي ما عدا اما لان فيها مانعا لكونها

دعاء والدعاء سؤال يقارن الخضوع

واعلم ان الرحمة في الاصل التعطف ورقة القلب وهي كيفية نفسانية يستحيل تحققها في الله تعالى فيحمل على نهايتها وهي الانعام ومثل هذا باول الكيفيات النفسانية المنسوبة الى الله تعالى في القرآن كالحياء والغضب وغيرهما

للعطف من جهتين الاول وقوعها قبل المعطوف عليه
في قولنا جاءني اما زيد واما عمرو والثاني دخول حرف العطف
عليها وهو الواو فلو كانت حرف عطف لامتنع دخول
حرف عطف اخرى عليها الا ترى انه لا يقال جاءني
زيد واو عمرو فلهذين المانعين لم يجعل اما للعطف
فالحاصل انهم لم يجعلوا اما حرف عطف لورود السؤال
على من يجعلها اياه في قولنا جاءني اما زيد واما عمرو وبان يقال
ان حرف العطف فيه اما الاولى او الثانية فان كانت
الاولى فما المعطوف عليه وان كانت الثانية فاي حاجة
الى الواو التي هي حرف عطف وحل هذه الاشكال مبني
على تمهيد مقدمة فهي ان للنحاة في اما المسبوقة بمثلها
ثلثة اقوال فقال بعضهم ان اما ليست عاطفة لا الاولى
ولا الثانية والعاطف هو الواو واما اما ههنا فللترديد

التقسيم

في المثال المذكور وبان الواو لو جعلت لعطف الثانية على الاولى والاولى ليست للعطف
فلا يكون الثانية ايضا للعطف لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه على ان حرف
العطف على الحرف م محمد

والتقسيم فقط وقال بعضهم ان العاطفة اما الثانية
دون اما الاولى وح يكون لعطف اما الثانية على اما
الاولى للترديد فقط واما الثانية للترديد وعطف عمرو على
زيد في المثال المذكور وقال بعضهم ثم اما الاولى واما الثانية
مجموعهما حرف عطف والواو ح كما قلنا فقد عطفت اما
على اما واما الاولى واما الثانية
قد عطفا عمرا على زيد فاندفع السؤال على هذه الاقوال
ط فافهم فالبحث عن معاني هذه الحروف وبيان الفرق
بينها لا يليق بهذا المقام على نبينا على حرف جر ونبي
مجرور بها والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه لنبي وهو
راجع الى الله والجار مع المجرور متعلق بالصلوة والنبي
من النبوة فهي على وزن فعولة كالذكورة والانوثة وهي
ما ارتفع من الارض فح يكون معنى النبي الذي شرف على

الخلق وهو صحيح فعيل بمعنى المفعول او من النباء وهو الخبر

فالنبي من اخبر من الله تعالى وهو صحيح فعيل بمعنى الفاعل فان

قيل ما الفرق بين النبي والرسول قلت بينهما عموم وخصوص

مطلق لان الرسول من له كتاب رباني والهام الهي

والنبي من له الهام الهي اعم من ان يكون له كتاب اولا

فكل رسول نبي من غير عكس وكما اطلق النبي على رسولنا

محمد عم فالمراد بالنبي النبي الذي هو بمعنى الرسول لا ما يبقى

وجد بدونه تحقيقا لمعنى العموم فليتأمل في هذا المقام ولذا

جعل قوله محمد عطف بيان للنبي مجرور او عطف البيان

انما يكون باسم مختص بالمبين عند اكثر النحاة وعند بعضهم

لا يلزم كونه مختصا به واستدل بقول الشاعر والمؤمن

العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

فان الطير عطف بيان للعائذات مع انه ليس

مختص بها لكن لا يشترط كون الثاني اوضح من الاول

لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وهو للايضاح

غالبا وان جي به للمدح كما قال صاحب الكشاف ان

البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام

عطف بيان جي به للمدح لا للايضاح كما يجي الصفة كذلك

والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة بخلافه

بخلافه في الكلام بينه وبين البدل ان البدل مقصود

بالنسبة في الكلام وذكر المبدل منه كالبساط للبدل

وعطف البيان بالعكس لان المقصود فيه هو الاول

دون الثاني ثم وصف محمدا بكمال الغاية بقوله سيد

اي مقتدى الانام اي الخلايق سيد مجرور على انه صفة

محمد والانام مجرور لكونه مضاف اليه لسيد ثم الصفة

اما للتخصيص وهو عند النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك

الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فان رجلا نكرة بحسب
الوضع يحتمل لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم
قللت ذلك الاشتراك وخصصته ببعض من الافراد العالم
او للتوضيح وهو عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف
نحو زيد التاجر لان زيد يحتمل التاجر وغيره فلما قلت التاجر
قللته وضحته وعينته او للمدح نحو زيد العالم او للذم نحو زيد
الجاهل او للترحم نحو زيد الفقير او للتاكيد نحو ذهب امس
الدابر فان امس يدل على الدبور والدابر تاكيد له
وهذا او كونها للمدح اذا كان الموصوف معلوما قبل
الوصف والا يكون من قبيل التخصيص او التوضيح
والصفة هنا اي في قوله محمد سيد الانام بمجرد المدح
وعلى آله معطوف على نبيه والضمير عائد الى محمد والجار
والمجرور متعلق بالصلوة واصل آل اهل او اول عند الكسائي قال

سمعت

سمعت اعرابيا فصيحا يقول أُهَيل وأُهَيل وآل وأُوَيل
وخص استعماله في الاشراف وفي من له خطر دنيا وما
كان او اخرويا بخلاف الاهل فانه يستعمل في الاشراف
وغيره مثال الاشرف تقول اهل الايمان ومثال غير الاشرف
تقول اهل الفسق واهل الشرب قلبت الهاء في اهل همزة
كما قلبت الهمزة هاء في هراق اصله اراق ثم قلبت الفا
لكون ما قبلها مفتوحا مع سكونها فصار آل واصحابه
جمع صاحب كظاهر واظهار وهو معطوف على اله
والضمير مجرور المحل لاضافة الاصحاب اليه وراجع الى النبي
مؤيدي اي المقوى اصله مؤيدين وهو جمع المؤيد اعرابه بالحروف
حالة الرفع بالواو والنون نحو جائني المؤيدون وحالتي النصب
والجر بالياء والنون نحو رايت المؤيدين ومررت بالمؤيدين
وكذا كل جمع بالواو والنون وكذا اعراب التثنية لكن حالة الرفع بالالف

بالالف والنون نحو جاءني المؤيدان وحالتي النصب والجر

بالياء والنون نحو رأيت المؤيدين ومررت بالمؤيدين

وكذا كل التثنية وههنا حالة الجر لوقوعه صفة للمجرور وهو

اصحابه لكن سقط نونه بالاضافة الى الاسلام لان الاضافة

لا يجتمع مع النون والتنوين لانهما يدلان على الانفصال

والاضافة على الاتصال فلا يجتمعان ولا تسقط الياء

في الكتابة لئلا يلتبس بالمفرد فان قلت لم لم يجز

تحريك ياء بالجر كما حركت ياء التثنية عند التقاء الساكنين

نحو مررت بغلامي القوم قلت لانها لو كسرت لزم

اجتماع الكسرات بخلاف ياء التثنية فان ما قبلها مفتوح

ولا مساغ ايضا الى الفتح والضم وهو ظاهر واسم الفاعل ههنا

هو المؤيد فقد تعرف بالاضافة فجعل صفة للمعرفة وهي

اصحابه لكونه بمعنى الماضي لان تأييدهم الاسلام في الزمان

واذا كان بمعنى الماضي والاستمرار تعرف بالاضافة

كما مر ومعنى الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا

رسول الله واقام الصلوة وايتاء الزكوة وصوم شهر رمضان

وحج البيت الحرام ان وجب ومعنى الايمان الاعتقاد

بالله وملائكته وكتبه واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره و

الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقا والعام هو الاسلام

والخاص هو الايمان لان معنى الايمان عبارة عما بطن

من الاعتقادات الحقيقية ومعنى الاسلام عبارة

عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات

الحقيقية يظهر آثارها على صفحات الاعمال الصالحة

وآثار الاعتقادات الحقيقية هي الاعمال الصالحة

فيكون كل مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا

اذ رب شخص يرى مسلما في الظاهر غير منقاد

في الباطن وعند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان
فان كل مؤمن مسلم او بالعكس هذا معناهما الاصطلاحي
واما اللغوي فالايمان هو التصديق والاذعان والقبول
والاسلام وهو الدخول في السلم والوصول وباقي البحث
مذكور في الاصول ظ لما قال المص اما اردف جوابه بالفاء
بقوله **فان الولد الاعز** الفا جواب اما لتضمنها معنى الشرط
ثم ان حرف من حروف المشبهة بالفعل فهي ان
وان وكان ولكن وليت ولعل وعمل هذه الحروف نصب
الاسم ورفع الخبر مثل ان زيدا قائم وكذا غيره فالولد منصوب
بانه اسم ان والاعز منصوب على انه صفة الولد وشابهة
هذه الحروف للافعال ملازمتها الاسماء كالافعال وكون
اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وفي انها ثلاثي
ورباعي كالافعال فلما شابهتها بهذه المشابهة الحق

منصوبها

منصوبها بالمفعول ومرفوعها بالفاعل وهذا مذهب
البصريين وعند الكوفيين الخبر مرتفع بما هو مرتفع به قبل
دخول هذه الحروف ولا عمل للحروف فيه ومن خصائصها
ان لا يجوز تقديم اخبارها على اسمائها فلا يقال ان قائم زيدا
مثلا لئلا يشابه الافعال في العمل الا اذا كان الخبر ظرفا فانه
يجوز تقديمه على الاسم لتنزله منزلة الاسم كما بين الظرف
والمظروف من شدة الاتصال والامتزاج كقولك ان في الدار
زيدا وفي التنزيل ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وقد
يحذف اخبارها كقولهم ان مالا وان ولدا اي ان لنا مالا وان
لنا ولدا وهذا في الظروف واما في غيره فكقوله تعالى ان الذين
كفروا بالذكر لما جاءهم وكقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون
عن سبيل الله والمسجد الحرام قال صاحب اللباب
واما الاسم فلا يحذف وعلة العامل بان الاسم مشابه بالمفعول

والخبر بالفاعل والمشابه بالمفعول اضعف من المشابه بالفاعل
فلضعفه لم يحذف الا اذا كان ضمير الشان مثل ان قائم اي انه
زيد قائم وقد جاء في غير ضمير الشان حذف الاسم لضرورة
الشعر كقوله ولو كنت جنيا عرفت قرابتي ولكن زنجي غليظ
المشافر اي ولكنك هكذا قيل ولكن فيه نظر لانه يجوز
حذفه في غير ضمير الشان من غير ضرورة كقوله فليت دفعت
الهم عني بساعة اي فليتك او فليته وقد قال ابن عصفور
يجوز حذف اسماء هذه الحروف في فصيح الكلام فالاولى
على هذا ان يقال ان حذفه في ضمير الشان اكثر منه
في غيره فليتامل ثم دعا المصنف بهذا الولد بقوله لا زال
اي دام وثبت لان النفي اذا دخل وهو لا على ما فيه النفي
وهو زال يفيد الاثبات ولا زال فعل من الافعال الناقصة
وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات

وعاد واض وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ
ومابرح ومادام وليس وهذه الافعال تدخل على المبتدأ
والخبر فيرفع الاول وينصب الثاني تشبيها بهما بالفاعل
والمفعول في الافعال التامة مثل كان زيد قائما وكذا غيره
فاسم لا زال مستتر فيه مرفوع المحل راجع الى الولد كاسمه جار
ومجرور مع متعلقه خبر لا زال اي كائنا كاسمه فيجوز ان يكون
الكاف بمعنى المثل فيكون خبر الا زال وحده اي لا زال
مثل اسمه مسعودا بدل من كاسمه بدل الكل من الكل
او بدل الاشتمال لانه اعم من اشتمال المبدل منه والبدل
بل وجود التلبس من احد الطرفين يكفيه كما مر وما قيل
ان مسعودا خبر لا زال وكاسمه حال من الضمير المستكن في لا زال
ليس بسديد لان الحال قيد للعامل وهو دعاء للولد والقيد
ينافيه لان الدعاء المطلق افصح واولى من المقيد والحا يقال

لهذه الافعال ناقصة لانها لا تتم باسمائها كلاما تاما و
مرّ ثمّ عدلوا عن تسمية مرفوع هذه الافعال فاعلا لقصوره عن
رسم الفاعل وهو ان يتم الكلام به وكذا القول في منصوبها
حيث لم يسموه مفعولا به لانه ليس على رسمه وهو كونه فضلة
يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم اخبار هذه الافعال على اسمائها
مثل كان قائما زيد لانه كتقديم المفعول على الفاعل
وهو جائز وفي هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على
انفسها مثل قائما كان زيد وهو ثلثة اقسام قسم
يجوز على الاتفاق وهو من كان الى راح لانها افعال
صريحة فجاز تقديم النصب عليها وقسم لا يجوز اتفاقا
وهو ما في اوله ما وهو مانع في التقديم لانها اما نافية
فلها صدر الكلام واما مصدرية فلا يتقدم معمولها عليها
وقسم مختلف فيه وهو ليس والصحيح الجواز نحو قائما ليس زيد

لوقوعه في القرآن نحو يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
واذا تقدّم معمول معموله فتقديم معموله اولى فهذه
الجملة اعني جملة لا ازال الى قوله لما استظهر جملة معترضة
بين اسم ان وخبرها ولا محل لها من الاعراب لان الجملة
لا يستحق الاعراب ما لم تقع موقع المفرد وما يقال
ان المعترضة من لا ازال الى اردت ليس بشيء لان العامل
في لما اردت واردت مع معموله خبر ان وهو وان
اخّر لفظا لكنه مقدم رتبة فيكون المعترضة الى لما لا الى
اردت والى اهل مجرور بالى الخبر مجرور لانه مضاف
اليه لاهل والجار مع المجرور متعلق بقوله مودودا وهو
معطوف على مسعودا تقديره مودودا الى اهل الخير
ثم اخّر رعاية للسجع وبه سقط ما قيل ان حق الظرف
اللغو التأخير اذا انا بكونه فضلة وحق الظرف المستقر التقديم

اعلاماً لكونه عمدةً ومحتاجاً اليه فههنا قدم اللغو وهو
قوله الى اهل الخبر على قوله مودوداً اعني سقط هذا
السؤال بقوله رعايةً للسجع وان كان حقه التاخير
فان قلت ما السبب وما النكتة في تقديم له على كفواً
في قوله تع ولم يكن له كفواً احد وانه ظرف لغو متعلق
بقوله كفواً قلت انما قدم له على كفواً للاهتمام بشانه
اذ الاية الكريمة مسوقة لنفي المكافات عن ذات الله تع
وهذا الغرض مستفاد من هذا الظرف فكان تقديمه اهم
تامل ثم قصد المص الى بيان سبب ايراد التلميظ بهذا
الولد فقال لما استظهر اي قراء وحفظ عن ظهر القلب
اعلم ان لما تجيء على اربعة اوجه فعل نحو لم لما لمواد جازمة
اذا دخل على المضارع نحو لما يركب وبمعنى حين اذا دخل
على الماضي نحو جئتك لما ضرب زيداً اي حين ضربه

وبمعنى

وبمعنى الا اذا لم يدخل عليهما نحو لما عليها حافظ اي الا
عليها حافظ وفي قوله لما استظهر بمعنى حين
لدخولها على الماضي وهو ههنا اسم مبني والاتحاد الصوري
بين كونه اسماً وبين كونه حرفاً سبب بنائه كذا فانه
مبنية حال الكلمة المجيئة اسماً على صورة الحرفية
كذلك لما واستظهر فعل ماضي فاعله مستتر فيه عائد
الى الولد ومحل الجملة الفعلية جر لكونها مضافاً اليها
للما والجملة التي اضيف اليها لما لا بد ان يكون فعلية
لما فيها اي في لما معنى المجازات والعامل فيها اردت
اي اردت تلميظ وقت استظهاره دون استظهر
لانه مضاف اليه للما والمضاف اليه لا يعمل في المضاف
لكونه شيئاً واحداً ظاهراً اذ لا لزم كون الشيء عاملاً في نفسه
وهو غير جائز مختصر منصوب على انه مفعول استظهر

وهو مضاف الى الاقناع اضافة المسمى الى الاسم نحو
سعيد كرز اى المختصر الذى هو الاقناع وكشف اى
ازال عنه اى عن المختصر الواو فى وكشف للعطف وكشف
فعل ماضى فاعله مستتر فيه عائد الى الولد ومحل الجملة جر
لكونها معطوفة على جملة استظهر بحفظه الباء للاستعانة
اى كشف عنه باستعانة حفظ وهى حرف جر وحفظ
مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بكشف والضمير فى
بحفظه مجرور المحل لكونه مضافا اليه للحفظ وهو يجوز ان يكون
عائدا الى الولد فيكون من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل
والمفعول متروك اى بحفظ الولد المختصر ويجوز ان يكون
عائدا الى المختصر فيكون من اضافة المصدر الى المفعول
والفاعل متروك تقديره بحفظ المختصر الولد قناعه
منصوب لانه مفعول كشف وهى مضاف الى القناع

وهى

وهى ما تغطى المرأة به راسها وفضله ما نزل الى وجهها
وفيه استعارة بالكناية لان المصنف شبه المختصر بالمرأة
المحجوبة فى المقبولية وميلان النفس اليها واثبت
له ما يلزمها من القناع وهذا التشبيه المضمر يسمى استعارة
مكنية والاثبات المذكور استعارة تخييلية وهى قرينة
للمكنية فهما متلازمان وجودا وفى كشف استعارة
تبعية لان معناه ازال صعابه ونال به مراده ودفع
الجهل عن نفسه واحاط اى ادرك الشى بتمامه وكماله واغراضه
كاغراض كشف من غير فرق بمفرداته متعلق باحاط اى بلغ
والباء للصلة والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه للمفردات
عائد الى المختصر حفظا منصوب على التميز وهو فاعل فى
المعنى لان المعنى احاط حفظه والتميز اما بمعنى الفاعل
كهذا وكقوله تعالى واشتعل الراس شيبا اى شيب راسى

وبمعنى المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اى عيون

الارض واتقن اى احكم واثبت وهذه الجملة الفعلية معطوفة

على جملة احاطا واستظهر وباقى اعرابه ظاهر موصولة

لابد لها من جملة مشتملة على الضمير العائد الى الموصول لان

الموصول مع صلته لما تنزل منزلة الشيء الواحد فلابد

من شيء يصل بينهما ويجوز حذف هذا العايد اذا كان منصوبا

نحو قوله تعالى هذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه ونحو

ذلك والصلة لابد وان يكون من احدى الجمل الاربع

اى الاسمية نحو الذى ابوه منطلق زيد والفعلية

الذى انطلق ابوه عمرو والظرفية نحو الذى فى الدار

خالد والشرطية نحو الذى ان تكرمه اكرمك بشر وقوله

اى فى المختصر صلتها والضمير المستكن فى فيه المنتقل من حصل

بعد حذفه لان تقديره اتقن ما حصل فيه فاعل الظرف عائد الى ما

وهو

٧

وهو اى فيه مع فاعله جملة ظرفية فصح وقوعه صلة و

الضمير البارز فى فيه مجرور المحل راجع الى المختصر والموصول

مع صلته منصوب المحل على انه مفعول اتقن ولما كان

فى قوله فيه من الابهام بين بقوله من النحو والجار مع المجرور

منصوب المحل على انه حال وهى اما لبيان هيئة

الفاعل نحو جائنى زيد راكبا او المفعول نحو رأيت

زيدا ماشيا وهذا اكثرى لانه قد يقع الحال عن

المبتداء والخبر والمضاف اليه لكنه قليل لا يكون الا

فى كلام المصنفين وهذا الحال اما لبيان هيئة الفاعل

ان جعلناه حالا من الضمير المستكن فى فيه

لانه فاعل الظرف كما مر والعامل فيها الظرف

او لبيان هيئة المفعول ان جعلناها حالا من

الموصول لانه مفعول اتقن والعامل فيه

هو النقض لان العامل في الحال هو عامل في ذي الحال
ومن في من النحو بيانية ومن البيان مع مدخولها
صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة نحو رأيت
رجلا من قبيلة قريش وحال ان كان ما قبلها
معرفة كما في ما فيه من النحو فانه حال لكون ما قبلها
معرفة لان الموصول مع الصلة معرفة وكقوله تعالى
فاجتنبوا الرجس من الاوثان فان من الاوثان
حال من الرجس فان قيل كيف يمكن ان يكون
الموصول مع الصلة معرفة وكل منهما نكرة وانضمام
النكرة الى النكرة لا يفيد التعريف قلنا يجوز ان
يحصل في الاجتماع والانضمام هيئة مفيدة
للتعريف وان كان كل منهما نكرة كقول بعض
المنطقيين ان انضمام الكلي الى الكلي يفيد الجزئية

او نقول

وبهذا تصف

او نقول ان الصلة يجب ان تكون معلومة عند المخاطب كما عرفته في وجه وجوب كون الصفة جملة خبرية
فحينئذ جاز ان يوضح ويخصص المبهم الذي هو الموصول واعلم
ان قول النحاة ان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال
انما هو في مذهب اكثرهم والا ينتقض بقوله تعالى وان
هذه امتكم امة واحدة فامة حال فالعامل فيها اسم الاشارة اعني هذا بتاويل انبه او اشير
وامتكم ذو الحال والعامل فيها ان كذا في شرح التسهيل يرد عليه ان النقض بهذه الآية الكريمة باق على القول بان العامل في الحال هو العامل في ذيها سواء كانت قائلة كلهم او اكثرهم فالاولى ان يقال ان قول النحاة هذا مبني على الاكثر الاغلب و الا ينتقض بقوله تعالى
لفظا ومعنى منصوب بانه على التمييز من النقض لان الانتقاض
قد يكون من جهة اللفظ فقط او من المعنى فقط او من جهتهما معا
فلما قال لفظا ومعنى علم ان الانتقاض اياه من جهة اللفظ المجتمع
والمعنى معا وهو تمييز عن المحل وبمعنى المفعول لان معناه نقض
لفظ ومعناه اردت فعل فاعل ان مصدرية المظه
فعل ماض فاعله وهو ضمير المتكلم اعني التاء المضمومة
فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا و
الضمير البارز المتصل منصوب المحل لانه مفعول المظه

وعائد الى الولد والجملة الفعلية اعنى المطه منصوب
المحل لانه مفعول اردت واردت مع ما عمل فيه مرفوع
المحل على انه خبر ان اى فان الولد الاعز مرادٌ منى تلميظه
او مريد انا تلميظه وقت استظهاره ومعنى المطه اذيقه
واطعمه وفيه استعارة مكنية لان المص شبه كلام الامام المحقق
بالمطعومات اللذيذة المرغوبة ثم اثبت له ما يلازم
المطعومات من الاذاقة والاطعام وهذا الاثبات
استعارة تخييلية كما مر ومعناه الحقيقى التربية والتعليم
من علوم مجرور بمن متعلق على المطه الامام مجرور مضاف
اليه للكلام المحقق مجرور على انه صفة الامام والحبر مجرور
معطوف على المحقق ومعنى الحبر العالم المتقن
فقيل مقلوب من البحر لان العالم مجمع العلم كما ان
البحر مجمع الماء والماء والعلم كلاهما سبب لحيوة اما الماء

فظاهر

فظاهر واما العلم فبقوله عليه السلام من صار بالعلم حيا
لم يمت ابدا فلهذه المناسبة يطلق الحبر المقلوب
على العالم المتقن المدقق من دق الشيء اذا علم
على وجه اليقين واطلع فيه على سر خفى وهو مجرور بالجر
ابى مجرور بدل من الامام بكر مجرور مضاف اليه لابى و
الكلام فى ابى كالكلام فى ذى الانعام وابو بكر كنية الامام
وهى من اقسام العلم لان العلم ما جعل علامة بمعنى اللغة
لا بمعنى الاصطلاح لان العلم اما ان يصدر باب وام او لا
فالاول كنية والكنية كابى بكر وابى عمرو وام كلثوم والثانى
اما ان يقصد به الذم او المدح او لا فالاول اللقب والثانى
العلم عبد القاهر عطف بيان لابى بكر بن سقطت الهمزة
من ابن لوقوعه بين علمين وهو مجرور لكونه صفة لعبد القاهر
ومضاف الى عبد وهو مضاف الى الرحمن وهو مجرور مضاف اليه

لعبد الرحمن مجرور لكونه صفة نسبية للامام لان المراد معرفة
لا معرفة ابائه سقى فعل ماض الله فاعله ومفعوله
ثراه اي قبره ومنزله منصوب بتقدير او الضم مجرور
المحل لانه مضاف اليه لثرا عائد الى الامام وسقى قد يتعدى
الى مفعولين كقوله تعالى وسقيهم ربهم شرابا طهورا
وجعل فعل ماض من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال
القلوب وهو يتعدى الى مفعولين الممتنع الاقتصار على
احدهما وفاعله مستتر فيه عائد الى الله الجنة مفعوله
الاول مثواه اي مكانه مفعوله الثاني والهاء فيه
كالهاء في ثراه وهذان الفعلان اعني سقى وجعل
اخبار ان لفظا انشاء معنى في معنى الامر لانهما
دعاء والدعاء في قوة الامر وانما عطف على الاخبار
باعتبار الصورة ولا محل لهذه الجملة الدعائية من الاعراب

لعدم

لعدم وقوعها موقع المفرد وهو ظاهر فاعلم ان الاعراب
على ثلثة اقسام لفظي وتقديري ومحلي فاللفظي
في خمسة مواضع الاول فيما آخره حرف صحيح نحو زيد
وعمرو في مثل جائني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وكذا
غيره او في حكم الصحيح وهو ما في اخره يا او واو ساكن
ما قبلها نحو ظبي ودلو فانهما في حكم الصحيح في تحمل الحركات
الثلث مثل هذا ظبي ورايت ظبيا ومررت بظبي وكذا
دلو والثاني في الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم
نحو ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال والثالث
في التثنية مثل جائني الزيدان ورايت الزيدين ومررت
بالزيدين والرابع في الجمع المصحح واولو وعشرون واخواته
نحو جائني الزيدون واولو مال وعشرون ورايت الزيدين وعشرين
واولي مال وعشرين ومررت ويجي بالجمع المصحح اولود
بزيدين واولي مال وعشرين

واخواته والخامس في كلا مضافا الى المضمر حال النصب
والجر بالياء مثل رأيت كليهما ومررت بكليهما وحال الرفع
بالالف مثل هذا كلاهما فان اعراب هذه الاسماء اي من الاسماء
الستة الى هنا بالحروف ولفظي لان حروف الاعراب فيها
ملفوظة والتقديري في سبعة مواضع الاول في الاسماء
المقصورة يعني التي اواخرها الف مقصورة سواء
كانت تلك الالف للتانيث مثل حبلى او منقلبة عن الواو
والياء وسواء كانت تلك الالف ثابتة في اللفظ ولم تثبت
مثل عصا ورحى وغيرهما نحو هذه عصا ورأيت عصا ومررت
بعصا وكذا غيره وانما صار اعراب هذه الاسماء تقديريا
لعدم قبول الالف الحركة مادام الفا والثاني ما اضيف الى
ياء المتكلم مفردا نحو هذا غلامي ومررت بغلامي او جمعا
بان اعرابه بالحركة نحو هذه مسلماتي ورأيت مسلماتي ومررت بمسلماتي

في الاحوال

في الاحوال الثلث في المذهب الاصح لان في قول اعرابه
حالة الجر لفظي سواء كان مفردا او جمعا موصوفا بما ذكر لوجود
الكسرة واحترزنا بقولنا موصوفا بان اعرابه بالحركة عن
الجمع المذكر السالم فان اعرابه حالة اضافته الى ياء المتكلم
لفظي في النصب والجر نحو رأيت مسلمي ومررت بمسلمي لوجود
الياء التي هي علامة النصب والجر فيهما وتقديري في الرفع
نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي فالياء المدغم في ياء المتكلم منقلبة
عن الواو فالواو التي هي علامة الرفع مقدرة في الياء
فيكون الاعراب بالحروف في حالة الرفع تقديريا والثالث
ما فيه اعراب محكي فالاعراب المحكي اما ان يكون جملة منقولة
الى العلمية نحو تأبط شرا علم شخص او مفردا في قول الحجازيين
نحو من زيدا في استفسار من يقول ضربت زيدا او
ان كل اسم كان معربا في الاصل وحكي ذلك الاعراب

فاعرابه المحكي تقديري وفي نحو خمسة عشر علما على الفتح
في قوله فيه الرابع في الاسماء المنقوصة وهي في آخرها ياء
مكسورة ما قبلها نحو القاضي والرامي فان اعرابها تقديري
في الرفع والجر نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي بالاسكان
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء وفي حالة النصب
لفظي لخفة الفتحة عليها نحو رأيت القاضي بالنصب وقد جاء
بالاسكان في حالة النصب ايضا للضرورة نحو قوله مهلا
بني عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا
في ان موالينا بالسكون في حالة النصب لانه مفعول
لا لفعل المقدر الدال عليه مهلا وكذا في المثل اعط القوس
باريها فانه بالسكون في حالة النصب لانه مفعول ثان لاعط
الخامس في الجمع المصحح مضافا ملاقيا ساكنا بعده نحو جاءني
صالحو القوم ومررت بصالحي القوم فان اعرابه بالواو

وبالياء

وبالياء نصبا وجرا لكنهما سقطتا في اللفظ لالتقائهما
الساكن بعدهما وهو لام التعريف في القوم فالحروف
التي هي الاعراب غير ملفوظة بها فهو معرب بالحروف
تقديرا اذ لا اعتبار بالخط في هذا الفن بل المعتبر فيه
هو اللفظ وليس في اللفظ واو ولا ياء فثبت انه معرب
تقديرا او قولنا ملاقيا ساكنا بعده يشمل اي ساكن كان
غير نحو لام التعريف والاسم الذي في اوله همزة وصل نحو جاءني
صالحو ابنك فلو لم يلاق ساكنا كقولك صالحو ابلك
في الرفع وصالحي ابلك في النصب والجر كان الواو والياء ملفوظا
فيكون معربا بالحروف لفظا فلذلك احترز عنه والسادس
في الاسماء الستة اذا لاقاها ساكن بعدها فهي معربة نحو
تقديرا نحو جاءني ابو البشر ورأيت ابا البشر ومررت بابي البشر
في الجر وسابعها التثنية مضافة ولاقاها ساكن بعدها

علي زاده

في حالة الرفع نحو هذان ثوبا ابنك اعرابهما بالالف
وهي ساقطة في اللفظ لسكون ما بعدها فهو معرب تقديرا
بالالف بخلاف النصب والجر نحو نظرت الى ثوبي ابنك ورأيت
ثوبي ابنك بكسر الياء فيهما لان حفظ الياء التي هي علامة
الاعراب يمكن فيهما بالتحريك لان اعرابهما بالياء وهي باقية
لفظا وان كسرت لسكون بعدها فيكون معربا لفظا وهو ظاهر
وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مزالق الاقدام واما
الاعراب المحلي ففي الاسماء المبنية كالموصولات والمضمرات
واسماء الاشارات وكالافعال الماضية وبجمل الحروف فان الاعراب
في هذه المذكورات محلي لا لفظي ولا تقديري والفرق بين التقديري
والمحلي هو ان التقديري انما يستعمل حيث استحقت الكلمة الاعراب
لكن لا يظهر ذلك الاعراب المستحق فيها لمانع كما في الاقسام
المذكورة في الاعراب التقديري والمحلي انما يستعمل حيث

لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها على معنى
انها وقعت في محل لو وقع فيه غيرها من معرب
صحيح الاخر لظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب
في المحلي مجموع الكلمة لبنائها بخلاف المانع في التقديري
فانه هو الحرف الاخر فليتأمل فانه من نفائس النحو
حتى يعلق اي يتشبث من علق الشيء بالشيء اذا تشبث
وتعلق به وبيان هذا التركيب موقوف على تمهيد
مقدمة وهي ان حتى يجيء على ثلثة معان الاول
الجر نحو اكلت السمكة حتى رأسها فحينئذ ان المجرور اما ان
ينتهي به المذكور قبلها كالرأس في اكلت السمكة حتى
رأسها فان الرأس شيء ينتهي به السمكة لانه جزء الاخر
منها او ينتهي المذكور قبل حتى عند ذلك المجرور نحو نمت
البارحة حتى الصباح فان الصباح شيء ينتهي الليلة

عنده لانه ليس بجزء منها بل ملاق بها

ثم اختلف النحاة في ان ما بعدها اي ما بعد حتى هل

يدخل فيما قبلها ام لا فقال عبد القاهر ان حتى

ظاهر في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها فاكل الرأس

ونسب الصباح في المثالين المذكورين وكذا يدخل

عند ابن الحاجب وجار الله العلامة وعند اكثر

النحاة لا يدخل ما بعدها فيما قبلها كذا قال ابن جني

وابو نصر الفارابي الا ان هذا الاصل لا يستقيم

مطلقا بل الوجه ان يقال ان كان المذكور بعد حتى

مما ذكر قبلها يدخل كالرأس مثلا والا فلا يدخل كالصباح

وعلى هذا ان ح في كلام المبرد في المقتصد وفي

كلام ابن الدراك في الفصول والثاني كونها لعطف

نحو جاءني زيد حتى عمرو ورأيت زيدا حتى عمروا

ولكن شرطها اي شرط حتى ان تكون ما بعدها لما قبلها لانها

موضوعة لغاية والدلالة بالجر على احد طرفي الشيء

والغاية والطرف لا يكونان الا من جنس المغيا و

الطرف فلا يقال جاءني القوم حتى حمار بالرفع ولا

الضارب رجلا حتى امرأة بالنصب ولا اكلت

الخبز حتى الزمان بالجر والثالث كونها ابتدائية

اعم من ان يكون ما بعدها مبتدأ وخبرا نحو جاءني

القوم حتى زيد ذاهب او كلاما مستقلا نحو جاءني

العلماء حتى ذهب الجهلاء فاذا عرفت هذه المقدمة

فاعلم انها في قوله حتى يعلم يجوز ان يكون جارة

بمعنى كي فان المصدرية مقدرة بعدها فالفعل

منصوب بها لان حرف الجر لا يدخل على الفعل

الا بعد تقدير ان بعده والشرط ان يكون ما بعدها

مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها نحو اسلمت حتى ادخل الجنة
وههنا كذلك لان التعلق بطبعه امر مستقبل مترتب
وجوده بالنسبة الى ما قبلها وهو ارادة التمليط
والجملة الفعلية اعني يتعلق مع ما عمل فيه مجرور المحل
بحتى متعلق بالمعطوف والمجرور وهو التعلق بطبعه شيء
ينتهي به المذكور قبل حتى وهو ارادة التمليط يعني اي
ينتهي عنده لانه فيجوز ان تكون عاطفة ايضا
فيكون يتعلق معطوفا على المعطوف فيكون الجملة منصوبة
المحل لكونها معطوفة على الجملة التي كذلك وهي المعطوف
لانها مفعول اردت وشرط كونها عاطفة
وهو كون ما بعدها مجانسا لما قبلها موجود ههنا
لانها ههنا للدلالة على احد طرفي الشيء وهو
ارادة تعليم العلم للولد وطرفاه ارادة تمليطه

والتعلق

والتعلق بطبعه فيكون بين التمليط والتعلق مجانسة
ولا يجوز ان يكون حتى ههنا ابتدائية لان ما بعدها
ليس بمبتدأ وخبر ولا كلام مستقل منقطع عما قبلها
فلا تكون ابتدائية لفوات شرطها فامعن في
هذا البحث فانه من غوامض النحو

بطبعه

متعلق بيتعلق والضمير مجرور المحل لاضافة الطبع
اليه وعائد الى الولد الاعز وهو ما يكون مبدأ الحركة
مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوانات ولا كحركة
الافلاك والاحجار والطبيعة ما يكون مبدأ الحركة
من غير شعور هكذا قال الامام في شرح الاشارات
فالفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص
مطلقا والعام هو الطبع والخاص هو الطبيعة والمراد
بالطبع ههنا الذات فمعنى بطبعه اي بذاته وبنفسه

من لفظ مجرور بمن والهاء ايضا مجرور المحل
لاضافة اللفظ اليه عائد الى الامام فهو من اضافة
المصدر الى الفاعل الحلو بوزن الفعل ضد المر
مجرور صفة للفظ والجار والمجرور في محل النصب
على انه حال منه من فاعل يعلى وهو ما الموصول
في قوله ما ينفجر اي يسيل منه متعلق
بينفجر والضمير مجرور المحل بمن عائد الى الموصول
ينابيع مرفوع على انه فاعل ينفجر وهو جمع ينبوع
وهو عين الماء النحو مجرور مضاف اليه لينابيع
ومحل الموصول مع الصلة رفع على انه فاعل يعلى
وانما قلنا ان من لفظ حال منه فاعل يعلى لانه
لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المجرور في منه
لوجوه ثلثة الاول ان الحال اما بيان هيئة الفاعل

او المفعول

او المفعول كما مر وهذا الضمير ليس بفاعل
ولا مفعول فلا يجوز منه حالا الثاني اذا كان
ذو الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال لان حق
الحال التاخير عن صاحبه وهذا الضمير معرفة فيجوز
تقديمه على منه الحال وهي من لفظ الحلو فيكون
تقديره حتى يعلى يطلعه منه من لفظ الحلو وهذا
التقدير غير جائز لانه يلزم منه تقديم ما في حيز
الصلة وهو منه على الموصول وهو ما وما في حيز الصلة
لا يتقدم على الموصول لانه في حكم الصلة والصلة
لا يتقدم على الموصول وكذا ما في حكمها الثالث
من لفظ مقدم على هذا الضمير والحال لا يتقدم على
صاحبها المجرور ولا يقال ان المحذور الذي ذكر
في الوجه الثاني لازم على تقدير جعلكم اياه حالا

[illegible]

من الموصول لان الحال من الشيء اصلها ان
تكون متاخرا عن ذلك الشيء فتكون في حيز الصلة
ايضا فلزم تقديم ما في حيز الصلة عليها لانا نقول
لا نم ما ذكرتم بل اللازم ح تقديم ما في حيز الموصول
وما في حيزها لا يكون من تتمة الصلة ليس هي كالجزء
من الموصول وتقديم ما في حيز الموصول جائز **فنظرت**
الفاء للعطف وهذه الجملة معطوفة على جملة اردت
ويجوز ان يكون علامة لجزاء الشرط المحذوف
فالفاء ح يسمى فاء فصيحة تقدير الشرط هكذا
اذا كان كذلك اي اذا كان الولد مستظهرا المختصر
ومحيطا بمفرداته فنظرت فتكون الجملة حينئذ في محل
على انها جواب لهذا الشرط المحذوف **في مختصرات**
متعلق بنظرت والضمير في مختصراته مجرور لكونه

مضافا

مضافا اليه للمختصرات عائد الى الامام **المضبوطة**
مجرورة لانها صفة للمختصرات فان قلت ان المختصرات
جمع والمضبوطة مفرد فكيف تكون صفة لها
والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف في الافراد
والجمع اذا كانت فعلا للموصوف وقائمة به كما هي
وههنا كذلك لان المضبوطة قائمة بالمختصرات
قلت ههنا قاعدة وهي ان الصفة اذا اسندت
الى ضمير الجمع كانت في حكم الفعل في جواز
الوجهين الافراد والجمع كما ان الفعل كذلك في قوله
النساء جاءت وجئن على لفظ الواحد والجمع
وههنا المضبوطة اسندت الى ضمير المختصرات
فيجوز الجمع والافراد فافرد المص للاختصار في
الافراد وكذا الكلام في قوله **دون** منضبطات

على الظرفية والعامل فيه نظرت كتب جمع كتاب
مجرور بالاضافة دون اليها المبسوطة مجرور
على انها صفة كتب فوجدت الفائدة كالتقاط
في نظرت وهو يتعدى الى مفعولين الاول
منهما قوله اكثرها واليها مجرور المحل لكونه مضافا
اليه لاكثر عائد الى المختصرات تعاورها اي تداولها
واستعملها لانصب على التمييز من اكثر لانه تم
بالتنوين تقديرا فنصبه على التمييز لان كل
تنوين سقط بالاضافة كهذا التنوين
او بالتركيب كخمسة عشر اذ اصل خمسة
وعشرة منونين ثابت تقديرا وان سقط
لفظا بين منصوب على الظرفية والعامل
فيه تعاورها الائمة جمع امام مجرور بالاضافة

بين

بين اليها والمفعول الثاني لوجدت قوله المائة
وهي بدل من اكثر على تقدير ان وجدت يتعدى
الى مفعول واحد بدل الكل من الكل والتتمة منصوب
معطوفة الى المائة وكذا قوله والجمل وهذه
الثلثة اعني المائة والتتمة والجمل اسم كتاب
للشيخ عبد القاهر الجرجاني رحمة الله وهذا الاعراب
اذا كان وجدت بمعنى صادفت اما اذا كان
وجدت بمعنى علمت فهو يتعدى الى مفعولين
احدهما اكثرها وتعاورها التمييز ومفعوله الثاني
فاستطلت فعل فاعل والفاء فيه كالفاء
في نظرت فهو ماخوذ من طال يطول فيتعدى
بالنقل الى باب الاستفعال ان مصدرية
اكلف فعل مضارع منصوب بان فاعله

مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل
منصوب على انه مفعول الاول لاكلف يعني عائد
الى الولد وهو يتعدى الى مفعولين والمفعول الثاني
قوله جمعها والها مجرور المحل لاضافة جمع
عائد الى الكتب الثلثة والجملة الفعلية اعني
اكلف مع ما يتصل فيه منصوبة المحل على انها
مفعول استطلت واحمله اي اكلفه
منصوب معطوف على اكلفه وهذا اي احمل
يتعدى الى مفعولين كذلك ايضا الاول الضمير
المتصل والثاني قوله رفعها والها
مجرور المحل لاضافة رفع اليها عائد الى الكتب
الثلثة كراهة مصدر منصوب لانه مفعول له
من استطلت وهو مضاف الى مفعولها

هو ما موصولة فيها جملة ظرفية والموصول
مع الصلة مجرور المحل لاضافة كراهة اليه
واكراه الفاعل متروك تقديره كراهتي ما فيها
اي في الكتب الثلثة والضمير المستكن في فيها
عائد الى الموصول تقديره كراهتي ما حصل
فيها من الاشيا الاشياء جمع شئ كقول
واقوال عند الكسائي وعند سيبويه اصله
شيئاء على وزن فعلاء كحمراء استثقلوا اجتماع
الهمزتين بينهما الف فنقلوا الهمزة الاولى الى موضع الفاء فصار اشياء
على وزن لفعاء فعلى الاول منصرف وعلى الثاني
غير منصرف وهي مجرورة بمن والجار مع
المجرور في محل النصب على الحال من الموصول
وهو بمعنى المفعول المعادة اسم المفعول

من الاعادة مجرور على انها صفة الاشياء
والكلام هنا كالكلام في المضبوطة واعلم
ان شرط نصب المفعول له ثلثة الاول
ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل والثاني
ان يكون مصدرا والثالث ان يكون مقارنا
للفعل المعلل في الخارج وان لم يوجد بان الشروط
يكون مجرورا باللام نحو جئتك لاكرامك الزائر
لفقدان الشرط الاول فان المجيء فعل المتكلم
والاكرام فعل المخاطب وجئتك للسمن لفقدان
الشرط الثاني فان السمن ليس بمصدر و
خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس
لفقدان الشرط الثالث فيجيء تحقيقه هذا
في محله ان شاء الله تعالى والواو ان الشرط في الاصل
للحال ح

كانت

كانت فعل الشرط وهو من الافعال الناقصة
واسمه مستتر فيه عائد الى الاشياء لا تخ
فعل مضارع منفي بلا جزاء الشرط وهو منصوب
المحل لانه خبر كان والشرط مع فعله وجزائه
جملة شرطية منسلخة عنها معنى الشرط وقعت
في موضع الحال من الاشياء وهي في معنى المفعول
لانه عبارة عن ما الموصول في كراهة
ما فيها وهو مفعول لكراهة وسيجيء تحقيقه
بان المنسلخ في بحث الحال من الافادة مجرور
بمن متعلق بلا تخلو اما استصفيت فعل فاعل
والجملة معطوفة على استطلت منها والها مجرور
المحل بمن وعائد الى الكتب الثلثة متعلق باستصفيت
هذا اسم من الاسماء الاشارة مبني على الفتح بل على السكون

نقول ان كانت لا تخلو من
قبيل الحال عن المفعول له

لشبهه الحرف في الاحتياج الى المشار اليه كما ان
الحروف محتاج الى متعلقاتها لكن محله النصب
لانه مفعول استصفيت المختصر منصوب
لانه صفة هذا فيكون تابعا للمبني وتابع المبني
تابع لمحله ونفيت معطوفة على استصفيت
عن حرف جر كل مجرور بها متعلق بنفيت
والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه اي عن كل واحد
منها اي من الكتب الثلثة ما مصدرية تكرر
فعل ماض والضمير فيه عائد الى كل وهو في تقدير
المصدر بالانه مفعول نفيت اي نفيت عن
كل واحد منها تكرره ولا يجوز ان يكون ما موصولة
لانه يلزم ان يكون المنفي نفس المسئلة المكررة
دون المكرر والحكم بجواز نفيها لم يكن الكتاب

مشتملا

مشتملا لهذه المسئلة المكررة وهو غير مراد
بل مؤد الى الفساد لانه يلزم منه مثلا ان لا يكون
مسئلة الفاعل مرفوع مذكورة في الكتاب
وبطلانه بين هكذا قيل لكن فيه ما فيه لانا لا نسلم
انه يلزم من نفي المكرر نفي نفس المسئلة المكررة
التي هي مسئلة النحوية لان المكرر هو الشيء
الموصوف بصفة التكرار ولا يلزم من نفي
المجموع نفي كل جزء اعني الموصوف مع صفته لان
نفي المجموع قد يكون بنفي قيد من قيوده فلم لا يجوز
ان يكون هنا كذلك فنفي المكرر بنفي تكرره
لا بنفي نفسه حتى يلزم ما ذكرتم او نقول يجوز ان
يكون ما موصولة بتقدير المضاف هكذا او
نفيت عن كل منها تكرار ما تكرر فيستقيم الكلام

فافهم فانه من مزالق الاقدام استثقالا
منصوب على انه مفعول له من نفيت او على انه حال
من ضمير نفيت بمعنى مستثقلا للمعاد متعلق
باستثقالا وهو مصدر بمعنى الاعادة والتكرار
واستقلالا معطوف على استثقالا فجاز
فيه الوجهان ايضا للمفاد متعلق باستقلالا
وهو اسم مفعول من افاد يفيد واللام فيه
اما للعهد والمعهود وهو المذكور او بمعنى
الجنس فالمراد كل من استفاد من هذا المختصر
وقول من قال ان اللام فيه بمعنى الذي لانه في الصفة
وهي في الصفة بمعنى اسم الموصول لا حرف
تعريف فلا يكون للجنس مذهب المازني فانه
اللام عنده في الصفات مطلقا سواء كانت تلك

لابطال انا نقول القول بكون
اللام للجنس صح

الصفات

الصفات بمعنى الحدوث كالضارب ونحوه اولا
كالمؤمن والكافر حرف تعريف ولو سلم فلا نسلم
ان الموصول في الحقيقة ينافي الجنسية والاستغراق
كقولك اكرم الذين ياتونك الا زيدا واضرب
القائمين الا عمروا او نحو ذلك فانهما في هذين المثالين
للجنس والاستغراق والا لما صح الاستثناء الذي
شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه على تقدير
السكوت عن الاستثناء فليتأمل غير منصوب
على الحالية من ضمير استصفيت مدخر مجرور
لاضافة غير اليه وهو اسم فاعل من الافتعال
اصله مذتخر وجاز فيه مذخر بالذال المنقوطة
ومدخر بالدال المهملة ومذدخر بفك الادغام
فضل منصوب مفعول مدخر النصيحة

مجرور لاضافة فصل اليها وانما عمل مدخرفي
فصل لانه اريد به الحال او الاستقبال واعتمد على
غيره وهو في معنى النفي يعني ان عمل اسم الفاعل
مشروط بشرطين الاول كونه بمعنى الحال او الاستقبال
والثاني اعتماده على احد الاشياء الستة الاول
حرف النفي نحو ما قائم زيدا وفي معناها كما قول الشاعر
وان امرأ لم يعن الا بصالح لغير مهين نفسه
بالمطامع فان مهين عمل في نفسه لاعتماده
على غير والثاني حرف الاستفهام ملفوظا
صريحا نحو اقائم زيدا ومقدرا كقول الشاعر
ليت شعري مقيم العذر قومي اي امقيم
والثالث المبتدا صريحا نحو زيد قائم ابوه
او منويا كقول الشاعر وكم مالئ عينه من شيء غيره

والرابع الموصوف نحو مررت برجل عالم ابوه
والخامس ذو الحال بان يكون اسم الفاعل
حالا نحو جاءني زيد راكبا غلامه ويجوز فيهما الاعتماد
تقديرا ايضا والسادس الموصول نحو الضارب
ابوه قال ركن الدين العلوي في كبيره شرحا
للكافية بعد الموصول وغفل عنه المص وزاد
بعضهم على وجوه الاعتماد ان يعتمد على حرف
النداء نحو يا طالعا جبلا وبعضهم على ان نحو ان
قائما الزيدان وهذا الاشتراط عند البصريين
واما عند الكوفيين والاخفش فلا اشتراط
فعلى هذا قولنا قائم زيد فقائم فيه عند البصريين
خبر مقدم على المبتدا لا غير وعند الكوفيين والاخفش
يحتمل الامرين احدهما ان يكون مبتدأ وزيد مرفوع

بانه فاعله ساد مسد الخبر والثاني خبرا مقدما وزيد

مبتدأ واما قائم الزيدان والزيدون فممتنع عند البصريين

لامتناع ان يكون قائم خبرا عن الزيدان او الزيدون

لكونه مفردا وجائز عند الكوفيين والاخفش على

تقدير ان يكون مبتدأ وما بعده فاعله ساد مسد

الخبر وكذا الخلاف بعينه من غير تفرقة في عمل الظرف

في الاعتماد وعدمه في حرف جر رعاية مجرور

لفي متعلق بمدخر وهو مصدر مضاف الى مفعوله

وهو عباراته وذكر الفاعل متروك تقديره

في رعايتي عباراته الضمير البارز المتصل مجرور

المحل لاضافة العبارات اليه عائد الى الامام

الفصيحة مجرور صفة العبارة ولم يجمع الفصيحة

مع ان الموصوف جمع طلبا للاختصار كما في المضبوطة

اي اللام الموضوعة لامر الفاعل الغائب والمفعول الغائب والفاعل المتكلم والمفعول المتكلم والمفعول المخاطب وهي مكسورة الفتح ايضا لغة ويجوز اسكانها باتصال الواو والفاء بر محمد

ولم الواو عاطفة ولم حرف من حروف الجوازم

وهي خمسة لم ولما وان ولام الامر ولا النهي

اي احتراز عن الكافية لانها لا تجزم بر محمد

اطو فعل مضارع مجزوم بلم سقط اليا علامة الجزم

لان اصله اطوي وفاعله مستتر فيه وهو انا

والجملة معطوفة الى جملة استصفيت ذكر منصوب

لانه مفعول لم اطو من حرف جر مسائله

مجرور بها والهاء مجرور المحل لكونه مضافا اليه

لمسائل عائد الى الكتب والجار مع المجرور متعلق

بلم اطو الا حرف من حروف الاستثناء وهي الا وحاشا

وعدا وغير وسوى وغيرها ما موصولة نذر فعل ماض

صلة وفاعله مستتر فيه عائد الى ما والموصول

مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء من ذكر

شيء والعامل فيه الا او الفعل السابق ذكره

او حال من الخبر على ضعف تقديره او العامل الفعل المعنوى بواسطة الا

وهو لم اطو بواسطة الا على اختلاف المذهبين او على نسخة

انه بدل من ذكر شئ بدل البعض من الكل او بدل الاشتمال

والعامل فيه لم اطو اى لم اطو ذكر شئ الا اطوى

ذكر ما ندر بحذف المضاف وهو ذكر وهو غير ذكر الذى

هو المبدل منه فافهم واما جر ذكر محمل على البدلية

اما من شئ او العامل فيه ذكر اى لم اطو ذكر شئ

الا ذكر ما ندر او من مسائل فى من مسائلها او العامل

فيه من اى لم اطو ذكر شئ الا اطو ذكر شئ مما ندر

اى من المسائل التى ندرت ولا يجوز ان يكون بدلا

من الضمير المجرور فى من مسائلها لعدم ساعدة

المعنى لان هذا الضمير راجع الى الكتب الثلثة فيكون

تقديره لم اطو ذكر شئ من مسائل الكتب الثلثة

الا الكتب الا نادرة وهو ظاهر الفساد وما قيل

فى وجه الف دانه اذا كان بدلا منه يلزم

دخول الا بين المضاف وهو المسائل وبين المضاف اليه

وهو ما ندر بتقدير تنحيه المبدل منه وهو الهاء

فى مسائلها فانه لان المراد بالتنحية التنحية

فى المعنى لا فى اللفظ حتى يلزم ما ذكرتم **او شاع**

معطوف على ما ندر **فى** حرف جر **ما** موصولة **بينهم** بين

منصوب على الظرفية وهم ضمير منفصل مجرور المحل بالاضافة

بين اليه عبارة عن النحاة والعامل الظرف محذوف وفاعله

مستتر فيه عائد الى ما والعامل مع المعمول جملة ظرفية

صلة ما والموصول مع صلته مجرور المحل بفى متعلق بشاع **وانتشر**

معطوف على شاع او على ندر والثانى اولى **ولم** حرف جزم

ازد فعل مضارع مجزوم بلم اصله ازيد سقط الياء

لالتقاء الساكنين وهو الياء والدال **فيه** اى فى المختصر

متعلق بلم ازد شيئاً منصوب لانه مفعول لم ازد
اجنبياً صفة شيئاً الا حرف الاستثناء ما موصولة
كان فعل من الافعال الناقصة صلتها اسمه مستتر فيه
عائد الى ما بالزيادة متعلق بقوله حرياً وهو منصوب
على انه خبر كان والاصل ما كان حرياً بالزيادة ثم اخّر
رعاية للسجع والموصول مع الصلة منصوب المحل
اما على الاستثناء من لم ازد فيه شيئاً والعامل
الا او لم ازد كما مر في لم اطو الا ما ندر او على البدلية
من شيئاً والعامل ح لم ازد وجملة اعني لم ازد
مع ما عملت فيه معطوفة على جملة لم اطو ومباحث
الاستثناء طويلة لا يليق ذكرها في هذه الاوراق
لكن فيها مسئلة لطيفة من الاستثناء المكرر لابد من ذكرها
لامتحان الاذهان واختبار الافهام وهي اذا قال قائل

لفلان علي عشرة دراهم الا تسعة الا ثمانية الا سبعة
الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا
واحداً او لو قال له علي عشرة الا اثنين الا ثلثة
الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية
الا تسعة فاللازم في الاول خمسة وفي الثاني
واحد لا يليق ذكر التخريج ههنا وترجمة فعلل
ومفعوله وهو الضمير البارز راجع الى المختصر والجملة
معطوفة على جملة استصفيت او على جملة لم ازد
والاول اولى من جهة المعنى بكتاب مجرور بالباء
متعلق بترجمة المصباح مجرور لاضافة الكتاب
اليه اضافة العام الى الخاص كخاتم فضة ليتضح
اي ليتبين اللام جارة وان المصدرية مقدرة
بعدها لانها لا تدخل الفعل الا بتقدير ان بعدها

على وزن دحرجة اي
سمية الواو
تعطف على

وجه الاولوية لا يخفى
على الذوق السليم
علي زاده

لكون الفعل في تقدير فوع الاسم بكونه في
تأويل المصدر كما مر ويستضيء فعل مضارع منصوب
بها وفاعله الضمير المستكن فيه وهو راجع الى الولد
بانواره متعلق بيستضيء والهاء مجرور المحل
لاضافة الانوار اليه راجع الى الكتاب والمراد
بانوار مسائل اللطيفة ومباحث النفيسة
وفيه استعارة بالكناية لان المص شبه المختصر
بالمصباح في ازالة الظلم اما الازالة في المصباح
فظاهرة واما في المختصر فلانه مزيل لظلمة الجهل
بالممارسة والاشتغال به وهي في الحقيقة
من اشد الظلمة ثم اثبت الذي هو من لوازم المصباح
بقوله بانواره والتشبيه المذكور استعارة بالكناية
وهذا الاثبات تخييلية قرينة المكنية ويستضيء بالمصباح

اى يغتنم معطوف على ليستضيء والضمير
المستتر عائد الى الولد بمغانم منصوب
مفعول ليستضيء وهو بمعنى الغنائم جمع غنيمة واضافتها
الى اثاره اضافة العام الى الخاص اى مغانم
من اثاره لان مغانمه هي الاثار الحاصلة من المختصر
والمراد بها مسائله والضمير مجرور المحل لاضافة
الاثار اليه راجع الى المختصر وكسرته فعل فاعل
ومفعوله وهو الضمير البارز المتصل وهو عائد
الى المختصر والجملة معطوفة على جملة شرحته ومعنى
كسرته اى طويته وجعلته مشتملا على جواهر
جمعه مجرور بها متعلق بكسرته ابواب
مجرور باضافة جمعه اليها الباب
مرفوع على الابتداء الاول صفة الثاني في الاصطلاحات

مغانم من اثاره فيكون
اضافة بمعنى من
فضة
علي زاده

لما كان الخاتم هو الفضة فيصح كون
الاضافة بمعنى من لان حاصلها
وهي كون المضاف محمولا
موجودة فيه
علي زاده

الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ
النحوية مجرور صفة الاصطلاحات وانما لم يقل
النحويات لانها اسندت الى ضمير الجمع وهو
الاصطلاحات فيجوز الوجهان كما مر فان
قيل ان النحوية ليست بفعل ولا بمعناه
فاين الاسناد لانه لا وجود له الا فيهما قلنا
ان الياء فيها ياء نسبة فتكون في معنى
الفعل اذا انتقد يرجح في الاصطلاحات المنسوبة
الى النحو فلا اشكال وهي اي الاصطلاحات
ههنا بمعنى المصطلحات فلهذا اجمعت وان كانت
مصدرا لفظا وهو اي ذكر المصدر وارادة
اسم المفعول كثير كاللفظ بمعنى الملفوظ
وغيره وهي عبارة عن الالفاظ المتعددة

كالكلمة

كالكلمة وانواعها من الاسم والفعل والحرف
والكلام وانواعه من الجمل الاربع اعني الاسمية والفعلية
والشرطية والظرفية التي يتوقف عليها المباحث
الاتية ولذا قدم هذا الباب على سائر الابواب
واردفه بقوله الباب مرفوع على الابتدائية
الثاني مرفوع بتقدير صفة في العوامل
الجار مع المجرور مرفوع المحل على انه خبر المبتدأ
اللفظية مجرور على انها صفة العوامل
مائة مجرور صفتها ايضا بعد الصفة وانما قدم
هذا الباب على الباب الثالث لان العوامل فيه قياسية
وفي الثالث سماعية والقياسية مطردة مثلا قولنا
الافعال اللازمة ترفع الاسم الواحد على الفاعلية
والمتعدي ترفع وتنصب فهذا قياس مطرد في جميع الافعال

فلك ان تجرى هذا الحكم فى كل فعل والسماعية
غير مطردة مثلا ان الباء واخواته تجر ولم واخواته
تجزم سماعى منحصر فيما يسمع وليس لك ان تجاوز عما
سمعته ولا شك ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد فلذا
قدمه عليه ثم قال الباب الثالث فى العوامل
يعرب هذا القول
اللفظية السماعية واعرابه كاعراب الباب
لكن قدمه على الرابع لشرفه لان اللفظية السماعية
اقوى لانها تعرف بالحس البصرى والقلب معا والمعنوية
بالقلب فقط فلا شك فى مرتبة ما يعرف بالشيئين
على ما يعرف بالشيء الواحد ثم قدم الباب الرابع
فى العوامل المعنوية على الباب الخامس فى فصول
من العربية لان المراد من علم النحو معرفة العوامل
والمعمول فالبحث الرابع من العوامل وان كان معنوية

بخلاف

بخلاف الخامس فان البحث فيه من التعريف والتنكير
والتأنيث والتذكير وغيرها فانها من متممات الفن
وليست مقصودة من هذا الفن وان كانت مقصودة
فى هذا الفن والفرق بين من هذا الفن وبين فى
هذا الفن والمقصود من هذا الفن فلذا قدم الرابع
على الخامس فافراد الصفات فى الابواب بناء على ما ذكر فى المبسوطة لكن لا بد هنا ذكر صح
وجه حصر الابواب فى الخمسة بان يقال المبحوث
عنه فى هذا الكتاب لا يخلو من ان يكون موقوفا عليه
للمباحث الاتية اولا فالاول هو الاول وان كان الثانى
فلا يخلو اما ان يكون البحث فيه من جهة العاملية اولا
فان كان الاول فلا يخلو من ان يكون العوامل فيه
قياسيا او سماعيا او معنويا فالاول الثانى والثانى
الثالث والثالث الرابع فان كان الثانى وهو ان يكون البحث

لان جهة العاملية فهو الجنس فان قيل لا يلزم
من عدم كون البحث من جهة العاملية ان يكون الباب
الجنس فلم لا يجوز ان يكون شيئا آخر قلنا منع
السؤال عام في كل حصر جعلي لا عقلي لكن يندفع
بالاستقراء يعني اذا لم يكن البحث من جهة العاملية
فهو الجنس بالاستقراء لا بالعقل لان العقل يجوز
ان يكون شيئا آخر غير الجنس

قد وقع الفراغ من هذه النسخة الشريفة
اللطيفة على يد العبد الذليل
احمد بن مصطفى القره فرية و
تحرير في شهر رجب المبارك
في يوم السبت
وقت العصر سنة ١٠٥٩ تسع وخمسين والف

تمت ديباجة كتاب المصباح
بعون الله الملك الفتاح

فان قيل ما الفرق بين المفرد والواحد
قلت ان المفرد قد يكون حقيقيا وقد يكون
اعتباريا كاسم الجنس فانه مفرد وقد يقع
على افراد الجنس والواحد لا يقع الا على الواحد
الحقيقي الفرق بين الواحد ولا احد ان لا احد
نفي العدد والواحد نفي الصدد الفرق بين

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı Fatih
Yeni Kayıt No
Eski Kayıt No 4923